



# مكافحة التّضليل الإعلامي والدّفاع عن حرّية التعبير خلال أزمة كوفيد-19: توصيات للدّول

ندافع أكّساس ناو عن الحقوق الرّقميّة للمستخدمين المعزّزين للخطر حول العالم وتوّشع نطاقها. نحن نُكافح من أجل حقوق الإنسان في العصر الرّقمي من خلال الجمع بين الدّعم التقني المباشر والمشاركة الشاملة في مجال السياسات والمناصرة الدّوليّة وتقديم المنح للقواعد الشعبيّة وعقد المؤتمرات مثل الراكسكون.

# مكافحة التّضليل الإعلامي والدّفاع عن حرّية التعبير خلال أزمة كوفيد-19: توصيات للدّول

أبريل 2020

## جدول المحتويات

1	<b>ا. الملخص التنفيذي</b>
2	<b>اا. المقدّمة</b>
5	<b>ااا. محدودية الوصول النفاذ إلى المعلومات</b>
7	أمثلة عن الدعاية الحكوميّة والرقابة وتقييد النفاذ إلى المعلومات
9	الممارسات الإيجابية
10	التوصيات
	<b>اأ. تدابير جنائية غير متناسبة لمكافحة التضليل الإعلامي المتعلّق بكوفيد-19 11</b>
12	أمثلة عن التدابير القانونيّة غير المتناسبة لتجريم نشر الأخبار الزائفة حول فيروس كوفيد-19
14	الممارسات الإيجابية
15	التوصيات
16	<b>اأا. تنامي خطاب الكراهية ضد مجموعات مُعيّنة</b>
17	أمثلة عن حالات خطاب الكراهية المبلّغ عنها ذات علاقة بالأزمة الصحيّة كوفيد-19
18	الممارسات الإيجابية
19	التوصيات
20	<b>اأاا. الخلاصة</b>

## 1. الملخص التنفيذي

تلتزم أكساس ناو بحماية حقوق الإنسان وبالمساهمة في استجابات الحكومات لجائحة كورونا (كوفيد-19). وينبغي أن تُعزَّز هذه الاستجابات الصحة العامة وتمنع التمييز ضد فئات معينة، وأن تضمن النفاذ إلى المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب، وأن تعزز النفاذ غير المقيد إلى شبكة الإنترنت بحيث تكون مفتوحة، آمنة وميسورة التكلفة. كما يجب أن تضمن التمتع بحرية التعبير والرأي وكذلك حماية الحق في الخصوصية والبيانات الشخصية.

تعترف القوانين الدولية والوطنية بأن الظروف الاستثنائية تتطلب تدابير استثنائية، وهذا يعني إمكانية تقييد بعض الحقوق الأساسية بما في ذلك الحق في حرية التعبير والرأي والحق في الوصول إلى المعلومات ونقلها، وذلك من أجل معالجة الأزمة الصحية الحالية، على أن تُطبَّق الحكومات المبادئ الديمقراطية الأساسية وجملة من الضمانات، وأن يكون التدخل قانوني ومحدد زمنيا وغير اعتباطي. وتقع على عاتق كل طرف، من حكومات وشركات ومنظمات غير حكومية وأفراد على حد سواء، مسؤولية يتحملها للتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 ويجب على هذه الأطراف إبداء التضامن والاحترام لبعضها البعض.

نتقدّم في هذا التقرير بمجموعة من التوصيات من أجل حماية حرية التعبير والرأي وحق نقل المعلومات وتلقيها لتمكين الحكومات من مجابهة الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 مع احترام الحقوق. حيث ستظهر تداعيات في الفترة الموالية لوباء كوفيد-19 وستكون التدابير التي تعتمدها الحكومات حاليا هي الفيصل في تحديد ماهية هذه التداعيات اللاحقة. وتُساعد التوصيات الواردة أدناه في ضمان حماية سيادة القانون والحق في التعبير والرأي وكذلك الحق في تلقي المعلومات ونقلها طوال هذه الأزمة وفي المستقبل. لا يجوز مهما كانت الظروف أن تسمح أي حكومة بأن تقع الحقوق الأساسية لشعبها ضحية لهذه الجائحة.

يندرج هذا التقرير ضمن منشورات أكساس ناو وهو من تأليف إيليسكا بيركوفافا. نودّ أن نتقدّم بالشكر إلى أعضاء فريق أكساس ناو على دعمهم بمن فيهم، خافيير باليرو، فاني هيدفيجي، دانيال لوفر، إيسيتل ماسي، رامان جيت سينغ شيما، برهان تايي، لورا أوبرايان، جينيفر برودي، أريك نول، ديما سمارو، غاسبار بيزانو، ألكسيا سكوك، سايج شنغ، و دونا ونتورث.

## ال. المقدمة

لقد أدّى تفشي جائحة الكورونا في الصين في أواخر سنة 2019 وتوسّع نطاقها لتشمل أغلبية دول العالم إلى اندلاع أزمة صحّية عالمية. وبمجرّد الإعلان عن تفشي الوباء، سارعت الحكومات حول العالم إلى اتّخاذ تدابير لاحتواء انتشار الفيروس وإنقاذ الأرواح البشرية.

في شهر فبراير 2020، وصفت منظمة الصحة العالمية النمو السريع للمعلومات المغلوطة المرتبطة بكوفيد-19 بأنها "وباء معلوماتي". ويُعرّف هذا المصطلح، "الوباء المعلوماتي" (infodemic)، على أنه "معلومات مفرطة بعضها دقيق وبعضها الآخر ليس كذلك، وهي معلومات تجعل من الصعب على الناس إيجاد مصادر أو توجيهات موثوقة متى احتاجوا إليها"<sup>1</sup>. تلعب المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تثقيف عامة الناس وتبادل المعلومات الأساسية بين الحكومات والمجتمعات العلمية والصحافيين. إن المبدئين الأساسيين للإنترنت وهما الانفتاح والارتباط قد مكّنا هذه الأخيرة من أن تصبح أداة رئيسية لممارسة الحق الأساسي في النفاذ إلى المعلومات ونقلها. ويحتلّ هذا الحق مكانة أبرز خاصة في الأوقات التي يندم فيها اليقين بشأن المعلومات التي يتم نشرها ومشاركتها نتيجة تطبيق حالات الطوارئ العامة.

لا يقتصر انتشار المعلومات المغلوطة والتضليل الإعلامي على أزمة كوفيد-19 فحسب، بل لطالما سعت المنصات الإلكترونية والجهات الفاعلة الحكومية إلى مكافحة هاتين الظاهرتين منذ وقت طويل. ولكن وفي سياق هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة، فإن التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة حول جائحة الكورونا تُشكّل خطراً جسيماً على الصحة والإجراءات العامة<sup>2</sup>. وفيما يلي تعريف لكل من هذين المصطلحين حسب ما اقترحه الهيئات الدولية لمراقبة حقوق الإنسان<sup>3</sup>، وهما التعريفان اللذان نعتمدهما في هذا التقرير وفي سياستنا ككل وكذلك في عملنا حول قضايا الضغط والمناصرة. ونودّ أيضاً إضافة تعريف ثالث يخصّ "الدعاية التي ترعاها الدولة" وهو أحد المواضيع الأخرى التي نتناولها بالنقاش.

**التضليل الإعلامي:** يتكوّن من مجموعة من البيانات المعروف عنها أو من المعقول أن تكون خاطئة. وبالتالي فهي تُضلل العموم، ومن تأثيراتها الجانبية أنها تتدخّل في حق عامة الناس في المعرفة وفي حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات وتلقّيها ونقلها.

<sup>1</sup> منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا المستجد (nCoV-2019) تقرير الوضع 2020-13  
<https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/situation-reports>  
<sup>2</sup> برنين، سيمون، هاورد ونيلسون. أنواع ومصادر وادعاءات المعلومات المغلوطة المرتبطة بكوفيد-19، 2020  
<https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/types-sources-and-claims-covid-19-misinformation>  
<sup>3</sup> انظر إلى الأمم المتحدة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة الدول الأمريكية، اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. الإعلان المشترك حول حرية التعبير والأخبار المزيفة والتضليل الإعلامي والحماية، 2017.  
<https://www.osce.org/fom/302796?download=true>

**المعلومات المغلوطة:** هي معلومات خاطئة ولكن من ينشرها يعتقد أنها صحيحة.

**الدعاية التي ترعاها الدولة:** هي عبارة عن بيانات تُبرز استهتارا بالمعلومات التي يُمكن التحقق منها.

نسعى من خلال نشر ورقة السياسة هذه إلى تحقيق هدفين اثنين، أولهما إبراز كيف تُعرض حلول مواجهة التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة المتسرّعة وقصيرة النظر حقوق الإنسان إلى الخطر، إذ أن عدم كفاية النفاذ إلى المعلومات والتجريم الواسع للأفعال اللفظية قد يُسهمان في تفاقم الأزمة الصحية الحالية. أما بالنسبة للهدف الثاني، فنحن نأمل في تسليط الضوء على كيفية إسهام التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة في تأجيج خطاب الكراهية ضد المجموعات المستضعفة وتعزيز الصور النمطية والوصم الاجتماعي ضد أولئك الذين يُعتقد أنهم على اتصال وثيق بالفيروس. كما أننا نسعى إلى دعم صنّاع القرار من خلال الأمثلة العملية وتحديد الممارسات الواعدة والإيجابية ونهدف إلى مساندهم في جهود الامتثال إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند وضعهم لتدابير التصدي للتضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة خلال أزمة كوفيد-19.

## صناعة السياسات في أوقات الأزمات: ماهي القواعد التي ينبغي احترامها عندما يُصبح الاستثناء المعيار السائد؟

في أوقات تفشي الأوبئة على الصعيد العالمي مثل فيروس كوفيد-19، يُمكن للحكومات أن تشرع باتخاذ صلاحيات وتدابير استثنائية من أجل الوقاية والتخفيف من الأزمة الصحية، بشرط أن تكون هذه التدابير خاضعة للقوانين الدولية لحقوق الإنسان وكذلك للمعايير الدستورية المحلية الإضافية<sup>4</sup>.

### ما هي المعايير المُنطبقة؟

تُعرّف الصلاحيات والتدابير الاستثنائية على نحو دقيق بأنها أشكال مُحدّدة من الأوامر القانونية الصادرة عن الدساتير الوطنية والأنظمة القانونية وعلوّة عن ذلك تكون مقبولة حسب القوانين الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>5</sup>، المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>6</sup>، والمادة 27 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كوفيد-19: على الدول ألا تستغلّ تدابير الطوارئ لقمع حقوق الإنسان، 2020.

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25722&LangID=E>

ميشال باشليت، فيروس كورونا: يجب أن تحتل حقوق الإنسان الصدارة والمكانة المركزية في الاستجابة، 2020.

والنكاتف في وجه وباء كورونا، 2020. <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx> والمجلس الأوروبي، يتوجّب علينا احترام حقوق الإنسان

<https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/we-must-respect-human-rights-and-stand-united-against-the-coronavirus-pandemic>

<sup>5</sup> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.

<https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx>

<sup>6</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، دليل حول المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[https://www.echr.coe.int/Documents/Guide\\_Art\\_15\\_ENG.pdf](https://www.echr.coe.int/Documents/Guide_Art_15_ENG.pdf)

## متى وكيف يُمكن للدول استخدام الصلاحيات الاستثنائية؟

تُمكن هذه المعايير الدول من عدم التقيّد بالتزاماتها في ظل الظروف الاستثنائية وبطريقة محدودة وخاضعة للإشراف وذلك من أجل ضمان حقوق وحريات معيّنة. يُحدّد القانون الظروف التي يصحّ فيها عدم تقيّد دولة ما بالتزاماتها مع وضع حدود للتدابير التي يُمكن للدولة اتّخاذها أثناء فترة عدم التقيّد إضافة إلى حماية بعض الحقوق الأساسية من الإخلال بها وأخيرا يضع القانون المتطلّبات الإجرائية التي يتوجّب على الدولة اتّباعها.

هناك بعض الحقوق التي لا يجوز وضع قيود عليها مثل الحق في الحياة وحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللإنسانية أو المهينة وكذلك حظر العبودية واتباع مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".

## ماهي القيود المطبقة على حرية التعبير وحرّية المعلومات؟

إنّ حرية التعبير وحرية إبداء الرأي ليستا حقوقا مطلقة حتى في ظل الظروف العادية، حيث توجد متطلّبات صارمة جدا حول تقييد حرية التعبير وحرية المعلومات (القانونية والضرورة والتناسب والمشروعية). في حالات الطوارئ، يُمكن للدول عدم التقيّد بالتزاماتها بحرّية التعبير وحرية المعلومات حسب القواعد العامة. يتوجّب على الدول تبرير ذلك من خلال تلبية شرطين أساسيين: أوّلا يجب أن تسود حالة طوارئ عامة تُهدّد حياة الأمة. وثانيا، يجب على الدولة أن تكون قد أعلنت رسميا عن حالة الطوارئ وقد قامت بإخطار الدول الأخرى بذلك عبر الأمين العام للأمم المتّحدة.

## كيف يتم تطبيق التدابير الاستثنائية وماهي حدود هذه الصلاحيات؟

إنّ الأمر القانوني الخاص مثل إعلان حالة الطوارئ أو الخطر هو ليس أمرا خارجا عن نطاق القانون، حيث تتواصل سيادة القانون مع وجود قيود في نطاق وزمن هذه الأوامر القانونية الخاصة. إن إصدار أمر قانوني لا يجعل كل التدابير المعمول بها بموجبه شرعية.

يجب كتابة وبث ونشر الأوامر القانونية الخاصة والتدابير على نطاق واسع في المنابر المناسبة وباللغات الملائمة. كما يتوجّب عليها أن تحتوي على بند يتعلّق بمسألة الانقضاء لأنّ التدابير ذات الأجل غير المسمّى ليست مقبولة. يُمكن النظر في إمكانية التمديد إن كان ذلك ضروريا، بيد أنّ التدابير الاستثنائية تكون محدودة من حيث شدّتها ومدّتها ونطاقها الجغرافي. ويتوجّب على الحكومات والسلطات اتّخاذ كافة التدابير اللازمة لاستعادة العمل بالقواعد العادية في أقرب وقت ممكن عند نهاية الأمر القانوني الخاص.

يتواصل تطبيق حقوق الإنسان الأساسية عند صدور الأوامر القانونية الخاصة أو أثناء فترات الطوارئ. لا يُمكن تقييد الحقوق إلا عندما يكون ذلك ضروريا بهدف الوقاية من المخاطر التي تسببت فيها الأزمة والتخفيف منها. كما لا يجب أن تتعدّى التدابير التقييدية المدى المحدد والضيق الذي تقتضيه الظروف إلى جانب تناسبها مع هذه الظروف بدقة.

<sup>7</sup> الاتّحاد المجري للحريّات المدنية، السلطة غير المحدودة هي ليست الدواء الشافي، 2020.  
<https://hclu.hu/en/articles/unlimited-power-is-not-the-panacea>

## III. محدودية الوصول إلى المعلومات

تُمثّل المعلومات أمرا حاسما لفرض القوة والسيطرة، ويوجد اختلال متأصل في التوازن بين الأفراد والدولة أو الهيئات الخاصة الكبرى. يهدف الحق في حرية المعلومات إلى مكافحة هذا الاختلال في ميزان القوى بين الدولة والشعب. ويتكوّن حق العموم في المعلومات من ثلاث مكونات وهي: التماس المعلومات وتلقّيها ونقلها.

تتطلب حالات الطوارئ من الحكومات اتخاذ قرارات سريعة وتوجد حجة مشروعة تُفيد بأن الحكومات تتمتع بسلطة تقديرية أكبر في اتخاذ مثل هذه القرارات مقارنة بالظروف العادية. وفي حين أنه يُمكن تفهّم الأخطاء التي تحدث في ظلّ الضغط العالي والبيئة كثيرة التغيّر للوباء، إلا أنه من الضروري أن تعترف الحكومات بهذه الأخطاء وأن تتكيّف مع هذه الأحوال على وجه السرعة. وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الحكومات وسلطات الدولة مسؤولية اتخاذ قرارات جيّدة تُعزّز الصحة العامة وتتماشى مع مبادئ الحوكمة الرشيدة.

والمخاطر في هذا السياق عالية: إذ أنّ القرارات المتخذة هي الفاصل بين الحياة والموت ليس فقط بالنسبة للمصابين بكوفيد-19 ولكن أيضا بالنسبة للمستقبل الذي نُشيّده لمجتمعاتنا. الشفافية هي إحدى اللبّات الأساسية للحوكمة الرشيدة، وبالتالي فإن الحفاظ على الرقابة، إن لم نقل زيادتها، على من يتقلّد السلطة هو أمر ضروري من أجل المساءلة<sup>8</sup>. إن الشفافية بشأن المعلومات والتدابير المتخذة والسياسات ليست بعائق للاستجابة الفعّالة في وجه جائحة الكورونا، بل بالعكس، إنها أساس الثقة في السلطات العاقبة وهو أمر أساسي من أجل التصدّي لانتشار الوباء. إنّ المعلومات الموضوعية ضرورية لتقييم الاستجابات القائمة والتعرّف على الثغرات المحتملة وقياس أثرها.

وتتطلب القرارات والخيارات الجيّدة إمكانيّة النفاذ إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بالنسبة للعموم وصنّاع القرار على حدّ سواء. وفي هذا الصدد، من المهم إدراك أهميّة سياسات ومعايير البيانات المفتوحة التي من شأنها توفير المعلومات اللازمة للمجتمعات المحليّة والأفراد في المجتمعات المحليّة الأخرى المتأثرة من أجل تقييم النماذج المستعملة في تطوير السياسات وإدارة الموارد وتقييم أثرها. وهذا ما سيعزّز العمل التعاوني الذي من شأنه أن يرفع من مستوى النجاعة<sup>9</sup> والمساءلة في استجابة الحكومة.

<sup>8</sup> جوليا كيسيرو. هل نحن بصدد طرح الأسئلة المناسبة؟ دور الشفافية خلال كوفيد-19، 2020. <https://medium.com/@jkeserue/are-we-asking-the-right-questions-the-role-of-transparency-during-covid19-7810ffd89730>

<sup>9</sup> عظيم أزهري. الديمقراطية والثقة والفيروس، 2020. <https://www.exponentialview.co/p/-democracy-trust-and-the-virus>

وفي نهاية المطاف، فإنّ السياسات الجيدة وخاصّة السياسات المتعلّقة بالصّحة تكون مبنية على أسس علمية سليمة، ويستفيد العلم بدوره من المقاربات المفتوحة والتعاونية.

إنّ الحكومات مُلزّمة بتوفير الطرق المناسبة للنفّاذ إلى المعلومات على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>10</sup>. ويتضمن هذا الحق في التماس المعلومات ونقلها وتلقّيها، بما في ذلك المعلومات المتعلّقة بالصّحة<sup>11</sup>. في الواقع وأثناء أزمة صحّية جارية، فإنّ النفّاذ إلى المعلومات المتعلّقة بصّحة المجتمع المحليّ -مثل طرق الوقاية من العدوى ومكافحتها- يندرجان في صميم حقّ الإنسان في الصّحة<sup>12</sup>. وبناء على ذلك، أكّد الخبراء الدوليّون على ضرورة اضطلاع الحكومات بالتزاماتها في تعزيز وحماية النفّاذ إلى المعلومات وحرّية تدفّق المعلومات أثناء جائحة كوفيد-19<sup>13</sup>.

لسوء الحظ، يبدو أنّ التدابير التي تتعارض مع هذا الحق أو تقوّضه قد انتشرت في جميع أنحاء العالم بسرعة انتشار الفيروس سواء كان ذلك في الدول الديمقراطية أو الديكتاتورية<sup>14</sup>. إذ قامت السلطات في العديد من البلدان، في البداية، بفرض الرقابة على المعلومات المتعلّقة بكوفيد-19<sup>15</sup> بدلا من السماح للعلماء بالتعريف بالفيروس ومناقشة مدى تفشّيه أو شدّته.

وفي بعض الحالات، تقوم بعض الحكومات الاستبدادية باستغلال الأزمة الصحية لكوفيد-19 لترسيخ الدعاية الحكوميّة وتوطيد سلطاتها عن طريق تقويض أي ضوابط وتوازنات دستورية قائمة أو متبقّية<sup>16</sup>. وفي حالات الطوارئ الوطنية، تُرَوّج بعض الجهات الحكومية الفاعلة "دعاية تخدم ذاتها"<sup>17</sup> والتي تفتح المجال للتهديدات خطيرة لوسائل الإعلام المستقلة والصحافيين الذين يقومون بتغطية موضوعية للأزمة الصحية

<sup>10</sup> مع ذلك، فإنّ الحقّ في حرّية المعلومة ينطبق على الجميع في كلّ مكان ولا يمكن تقييده إلا من قبل الحكومة وفي حالات محدّدة. راجع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المادّة 19): العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، (المواد 2، 19 (2) و25)، التعليق العام عدد 34 على المادّة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. حرّية الرأْي والتعبير، الفقرات 11-12، 15، 18، 19، 30، 41، 43، و46. التعليق العام عدد 31: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد. التعليق العام عدد 16: الحق في الخصوصية والأسرة والبيت والمراسلة وحماية الشرف والسّمتة (المادّة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة)

<sup>11</sup> التعليق العام عدد 14: الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادّة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة) (الفقرة 2ب)  
<sup>12</sup> المرجع نفسه، الفقرة 44

<sup>13</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كوفيد-19: يجب على الحكومات تعزيز الوصول للمعلومة وحماية التدفق الحرّ للمعلومات أثناء الوباء، خبراء دوليون 2020.

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25729&LangID=E>

<sup>14</sup> آدم فولز، الحق في المعلومة: مسألة حياة أو موت خلال أزمة كوفيد-19، 2020.

<https://voices.transparency.org/right-to-information-a-matter-of-life-and-death-during-the-covid-19-crisis-d98e6422a174>

<sup>15</sup> كريستين بكلي، وفاة الطبيب الصيني الذي تعرّض للتهديد إثر تحذيره من انتشار الفيروس متأثرا بإصابته بفيروس كورونا. نيو يورك تايمز 2020. <https://www.nytimes.com/2020/02/06/world/asia/chinese-doctor-li-wenliang-coronavirus.htm>

<sup>16</sup> إيفا سيمون، جونثان داي، يعدّ الإعلام الحرّ حيويًا للمساعدة على التعامل مع أزمة فيروس كورونا. نيو يوروك، 2020. <https://www.neweurope.eu/article/a-free-media-is-vital-to-help-navigate-the-coronavirus-crisis>

<sup>17</sup> كيث روث، كيف تستغل الأنظمة المستبدّة أزمة كوفيد-19 للاستيلاء على السلطة، مرصد حقوق الإنسان، 2020. <https://www.hrw.org/news/2020/04/03/how-authoritarians-are-exploiting-covid-19-crisis-grab-power>



## أمثلة عن الدعاية الحكوميّة والرقابة وتقييد النفاذ إلى المعلومات

**الصّين:** حسب ما ورد في تقرير صادر عن "citizen lab"<sup>18</sup>، فقد قامت السلطات الصّينيّة بحظر المحتوى المتعلّق بكوفيد-19 على وسائل التواصل الاجتماعيّ وخدمة الرسائل "WeChat" منذ بداية انتشار الفيروس.

آسيا  
ومنطقة  
المحيط  
الهادئ

**الولايات المتحدة الأمريكيّة:** قامت الولايات المتحدة الأمريكيّة بتعيين نائب الرّئيس مايك بنس كحارس للبوابة الإعلاميّة مع سيطرة صارمة على الخطاب الإعلاميّ<sup>19</sup>. ويُفاد أنّ البيت الأبيض يعمل مع المؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعيّ<sup>20</sup> المساندين لترامب للدّفاع عن استجابة الرّئيس<sup>21</sup> للجائحة ولوم خصومه على الأخطاء التي قامت بها حكومته.

أمريكا  
الشماليّة

في روسيا، أعرب العاملون في القطاع الطّبيّ عن مخاوف جدّيّة<sup>22</sup> بشأن تطابق المعلومات الصحيّة الرسميّة التي نشرتها الحكومة خلال الوباء مع الواقع. وفي المقابل، حاولت السلطات المحليّة والقديريّة السيطرة على الخطاب الإعلاميّ من خلال منع الأطباء ورؤساء المؤسسات الطّبيّة من التحدّث إلى وسائل الإعلام<sup>23</sup> واقترح أنّ كلّ من يعمل على التوعية بشأن عدم استعداد نظام الرعاية الصحيّة في روسيا لمجابهة الجائحة سيكون محلّ التحقيق<sup>24</sup>.

روسيا

<sup>18</sup> روان نوكل، كريت نيشياتا: كيف تتمّ إدارة المعلومات المتعلّقة بفيروس كورونا على مواقع التواصل الاجتماعيّ الصّينيّة؟ سينيزن لاب، 2020.

<https://citizenlab.ca/2020/03/censored-contagion-how-information-on-the-coronavirus-is-managed-on-chinese-social-media/>

<sup>19</sup> شير وهابمان، سوف يتحكّم بنس في كلّ الرسائل المتعلّقة بفيروس كورونا والصادة عن مسؤولي الصّحة. صحيفة نيو يورك تايمز، 2020. <https://www.nytimes.com/2020/02/27/us/politics/us-coronavirus-pence.htm>

<sup>20</sup> سوبسانج وبنو، البيت الأبيض يجري اتصالات خلفيّة خاصّة مع مؤثّرين محافظين على وسائل التواصل الاجتماعيّ بشأن خطابه حول فيروس كورونا. صحيفة الدايلي بيست، 2020.

<https://www.thedailybeast.com/trump-white-house-privately-backchannels-its-coronavirus-messaging-to-conservative-social-media-influencers>

<sup>21</sup> كريستيان باز، كلّ أكاذيب الرّئيس حول فيروس كورونا. صحيفة الأطلسي، 2020.

<https://www.theatlantic.com/politics/archive/2020/04/trumps-lies-about-coronavirus/608647/>

<sup>22</sup> غرينبرغ وفومينا، تقول روسيا أنّها لا تكاد تسجّل حالات إصابة بفيروس كورونا بينما يقول الأطباء خلاف ذلك. كودا ستوري، 2020. <https://www.codastory.com/waronscience/russia-coronavirus-mistrust>

<sup>23</sup> ليودميلا سافيتسكايا، في بسكوف، منع الأطباء من الاتصال بالصحافة دون التنسيق مع المسؤولين، 2020.

<https://www.severreal.org/a/30525110.html>

<sup>24</sup> إرينا تيوتا، في روسيا، يتهم الأطباء الحكومة بالتسرّ على انتشار فيروس كورونا وجرمانهم من معدّات الوقاية. بزنس إنسايدر، 2020. <https://www.businessinsider.com/coronavirus-russia-doctors-say-government-is-covering-up-cases-2020-3>

**إفريقيا**

**كينيا:** مع ارتفاع عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس في كينيا، زادت محاولات الحكومة للسيطرة على مسألة النفاذ إلى المعلومات، إذ فرضت السلطات حظر تجول من غروب الشمس إلى شروقها. وقبل ساعتين من الموعد المقرر لحظر التجول، تمّ تصوير سلطات إنفاذ القانون في ممباسا وهي بصدد مضايقة صحافيين ومواطنين واستعمال القوة البدنية معهم. حتى الآن، وردت تقارير عن مقتل شخصين على الأقل على يد سلطات إنفاذ القانون خارج نطاق القضاء في إطار محاولتها فرض حظر التجول، أحدهما فتى يبلغ من العمر 13 عاما والآخر سائق دراجة نارية<sup>25</sup>.

**إريتريا:** تُلقب بـ "كوريا الشماليّة الإفريقيّة"<sup>26</sup> وهي من أكثر الدول خضوعا للرقابة والمراقبة في العالم<sup>27</sup>، حيث تقوم الحكومة على نحو روتيني بمراقبة قنوات الاتصال بما فيها منصات التواصل الاجتماعي<sup>28</sup>. خلال جائحة كوفيد-19، فرضت الحكومة حجرا لمدّة 21 يوما. وبناء على مصادر تواصلت مع أكساس ناو، فإنّ الأقارب في الشتات الذين يتصلون بذويهم للاطمئنان عليهم عادة ما يتجنّبون الحديث عن تعامل الحكومة مع الوباء خوفا من الرقابة على المكالمات الهاتفية ومن تعرّض عائلاتهم للخطر على إثر مثل هذه النقاشات.

**أوروبا**

**المجر:** بالرغم من ضغط الرأي العام، لم تقم السلطات المجرية في البداية بإتاحة المعلومات للعموم بشأن الانتشار الجغرافي لعدوى فيروس كوفيد-19<sup>29</sup> بعلة أنّ المعلومات حساسة ممّا جعل العثور على معلومات حول أماكن انتشار الفيروس أمرا صعبا. بمجرد إعلان فريق العمل الحكومي لمجابهة جائحة كوفيد-19 على نشر معلومات إضافية بنهاية شهر مارس 2020، تمّت إتاحة معلومات صحيّة لفترة وجيزة كشفت عن بيانات حساسة عن الأفراد (نظرا لقلّة العدد الرسمي للمصابين وتقارير وسائل الإعلام عن إصابات في صفوف بعض الشخصيات المرموقة)<sup>30</sup>.

<sup>25</sup> دانكن موور. غضب عارم في كينيا على إثر وحشية الشرطة خلال حظر التجول المفروض بسبب فيروس كورونا، 2020. <https://www.aljazeera.com/news/2020/04/fury-kenya-police-brutality-coronavirus-curfew-200402125719150.html>

<sup>26</sup> مارتن بلوت. مالذي سيعنيه السلام لإريتريا \_ كوريا الشماليّة الإفريقيّة، 2018. <https://theconversation.com/what-peace-will-mean-for-eritrea-africas-north-korea-100063>

<sup>27</sup> نفس المرجع.

<sup>28</sup> مارتن بلوت. (2019). فهم إريتريا: داخل الدولة الإفريقيّة الأكثر قمعا. لندن: هيرست وشركاؤه

<sup>29</sup> فلاديفلاف مكسيموف. السلطات المجرية ترفض الكشف عن مواقع الإصابات بفيروس كوفيد-19 المستجد. أوراسيتي، 2020. <https://www.euractiv.com/section/coronavirus/news/hungarian-authorities-decline-to-disclose-location-of-ne/w-covid-19-cases>

<sup>30</sup> الاتحاد المجرى للحرريات المدنيّة. 2020. *Jogsértő listát közölt az állam a koronavírus áldozatairól.* <https://tasz.hu/cikkek/jogserto-listat-kozolt-az-allam-a-koronavirus-aldozatairól>

**أمريكا  
اللاتينية**

**البرازيل:** أصدرت الحكومة البرازيلية مرسوما تنفيذيًا يُعفي المسؤولين الحكوميين من التزاماتهم بالاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات بناء على قانون حرّية المعلومات. إضافة إلى ذلك، يجب على المسؤولين الحكوميين أن يكونوا حاضرين في مكاتبتهم خلال التعامل مع الطلبات المقدّمة. سوف يتم العمل بهذه الإجراءات حتى نهاية سنة 2020<sup>31</sup>. ومع أنّ المرسوم ينص على إعطاء الأولوية للطلبات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، إلا أنه لا توجد معلومات متعلقة بالمدّة الزمنية للاستجابة للطلبات ولا يوجد وصف واضح للمسائل المتعلقة بكوفيد-19 المشمولة في هذا الإطار ولا تفاصيل حول طريقة عمل هذه القاعدة والاستثناءات المعتمدة خلال الأزمة<sup>32</sup>.

**فنزويلا:** قامت الحكومة في فنزويلا بإيقاف 18 شخصا على الأقل قاموا باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي للتنديد بعدم كفاءة استجابة الحكومة للوضع المتعلقة بفيروس كوفيد-19 وفقا لمنظمة "إسباسيو بوبليكو"<sup>33</sup>.

**الممارسات الإيجابية**

**كوريا الجنوبية:** بناء على تجربته السابقة مع تفشي فيروس سارس 2003، اتّخذ المركز الكوري لمكافحة الأمراض والوقاية منها مجموعة من الإجراءات قدّم بموجبها معلومات شفافة وحيوية وموضوعية للعموم منذ بداية تفشي الوباء<sup>34</sup>. ويتمّ تحيين البيانات المتعلقة بانتشار فيروس كوفيد-19 بانتظام ويمكن الوصول إليها بسهولة عبر الموقع الرسمي للمركز الكوري لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وتتمتع كوريا الجنوبية بتشريعات تم وضعه للغرض وهو قانون مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها<sup>35</sup>. وينصّ هذا القانون على أنّ الوزارة المسؤولة مُلزّمة بالكشف عن كلّ المعلومات الأساسيّة للمواطنين من أجل الوقاية من المرض المعدّي مثل مسالك التحرّك ووسائل النقل ومؤسسات العلاج الطّبي وغيرها<sup>36</sup>. يُعتبر البعض أن مقارنة كوريا الجنوبية هي 'استجابة ديمقراطية لفيروس كورونا'<sup>37</sup>، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن الحكومة تقوم من جانبها بتتبع حركة الأشخاص المصابين بالفيروس أو المشتبه في إصابتهم به وتنشر بيانات دقيقة عن مواقع وجودهم عبر شبكة الإنترنت، وهي ممارسة تخترق الخصوصية بشدّة وتنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>38</sup>.

<sup>31</sup> توبي ماكنوش، الحكومات تؤخر الوصول إلى المعلومة بسبب الجائحة، 2020.

<https://eyeonglobaltransparency.net/2020/03/25/governments-delaying-access-to-information-because-of-pandemic>

<sup>32</sup> ترانسبارنسيا برازيل، *Nota conjunta: só venceremos a pandemia com transparência*, 2020.

[/https://www.transparencia.org.br/blog/nota-conjunta-so-venceremos-a-pandemia-com-transparencia](https://www.transparencia.org.br/blog/nota-conjunta-so-venceremos-a-pandemia-com-transparencia)

<sup>33</sup> إسباسيو بوبليكو، *Marzo: cuarentena informativa en Venezuela*, 2020.

[/http://espaciopublico.org/marzo-cuarentena-informativa-en-venezuela](http://espaciopublico.org/marzo-cuarentena-informativa-en-venezuela)

<sup>34</sup> للمزيد من المعلومات عن البيانات الصحفية المنتظمة وسياسة المعلومات في كوريا الجنوبية يرجى مراجعة موقع المركز الكوري لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

<https://www.cdc.go.kr/board/board.es?mid=a30402000000&bid=0030>

<sup>35</sup> المعهد الكوري للبحوث التشريعية. قانون مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها (تم تنقيحه في 2020)

[https://elaw.klri.re.kr/kor\\_service/lawView.do?hseq=40184&lang=ENG](https://elaw.klri.re.kr/kor_service/lawView.do?hseq=40184&lang=ENG)

<sup>36</sup> سيوكيم لي، مكافحة كوفيد-19: السلطات القانونية والمخاطر، 2020.

[/https://verfassungsblog.de/fighting-covid-19-legal-powers-and-risks-south-korea](https://verfassungsblog.de/fighting-covid-19-legal-powers-and-risks-south-korea)

<sup>37</sup> أون، أ. جو، استجابة ديمقراطية لفيروس كورونا: دروس من كوريا الجنوبية، 2020

[/https://thediplomat.com/2020/03/a-democratic-response-to-coronavirus-lessons-from-south-korea](https://thediplomat.com/2020/03/a-democratic-response-to-coronavirus-lessons-from-south-korea)

<sup>38</sup> أكساس ناو، توصيات عن الخصوصية وحماية البيانات خلال مجابهة فيروس كوفيد-19، 2020.

[/https://www.accessnow.org/covid19-data-protection](https://www.accessnow.org/covid19-data-protection)

<b>التوصيات</b>	
<p style="text-align: right;"><b>توتّي الشفافيّة</b></p> <p><b>إنّ توفير معلومات موثوقة في الوقت المناسب بطريقة شفافة ويسهل الوصول إليها<sup>39</sup> هو أمر كفيل بإنقاذ الأرواح.</b> هذا هو أهم التزامات الحكومة خلال الأزمات الصحيّة العامة، ولذلك يجب على الحكومات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نشر إحصائيات دقيقة حول عدد الإصابات الجديدة وعدد المتعافين إلى جانب معلومات عن المناطق الجغرافيّة المتأثرة بانتشار فيروس كوفيد-19، مع توفير شروح علميّة وسهلة الفهم لبروتوكول الاختبار ومنهجية الوصول للبيانات المقدّمة.</li> <li>• احترام المعايير القانونيّة لحماية البيانات والخصوصيّة عند استعمال مثل هذه الإحصائيات<sup>40</sup>.</li> <li>• عقد جلسات إحاطة منتظمة من قبل مسؤولي الصّحة ومسؤولين حكوميين تكون مقدّمة بطريقة تُيسّر فهم المعلومات وتنبّه عن التعاطف مع ضمان وصول وسائل الإعلام للمعلومات الرسميّة والعاقة.</li> <li>• توفير تحديثات دقيقة ومنتظمة حول النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحيّة، بما في ذلك معلومات عن الاضطرابات الحاليّة أو المرتقبة لهذه الخدمات.</li> <li>• نشر المعلومات بكلّ اللغات المنطوقة بما فيها لغات الأقليات ولغة الإشارة مع مراعاة مسألة الإلمام بالتكنولوجيا الرقميّة والحواجز الأخرى.</li> <li>• الحفاظ على العمل بشفافيّة واحترام قوانين حرّية المعلومات.</li> <li>• إعطاء الأولويّة لنشر المعلومات المتعلّقة بحالة الطوارئ سواء من خلال الاستجابة للطلبات بموجب قانون حرّية المعلومات أو الكشف الاستباقي عن المعلومات.</li> </ul>	<p style="text-align: right;"><b>لا تُخفِ المعلومات أو تتلاعب بها</b></p> <p>يعتمد كلّ من المواطنين والصحافة والأوساط العلميّة في كلّ أنحاء العالم على المعلومات الدقيقة وذات الصلة عن انتشار الوباء لاكتساب المعرفة التي سئوّه الاجراءات التي سيتم اتخاذها.</p>
<p>يجب أن لا نتخذ من حالات الطوارئ ذريعة لإلحاق الضرر بالعمل الصحفي وتقويض حرّية التعبير. تلعب الصحافة بما في ذلك صحافة المواطنين دورا أساسيا في مساءلة السلطات الحكوميّة والشركات خلال أوقات الأزمات.</p>	<p style="text-align: right;"><b>حماية الصحفيين وعملهم</b></p>

<sup>39</sup> الأمم المتحدة. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كوفيد-19: يجب على الحكومات تعزيز وحماية الوصول للمعلومات وتحقق المعلومات خلال تفشي الوباء - خبراء دوليون. مرجع مذکور.

<sup>40</sup> أكسس ناو. توصيات عن الخصوصية وحماية البيانات خلال مجابهة فيروس كوفيد-19، 2020.

[/https://www.accessnow.org/covid19-data-protection](https://www.accessnow.org/covid19-data-protection)

## ١٧. تدابير جنائية غير متناسبة لمكافحة التضليل الإعلامي المتعلق بكوفيد-19

يُمثّل سيل المعلومات المتعلّقة بجائحة كوفيد-19 تحدّيًا في حدّ ذاته، وبالإضافة للمعلومات الدقيقة هناك التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة بشأن علاجات أو أدوية محتملة للشفاء من فيروس كوفيد-19، بشأن مصدر المرض وتفاصيل عن حالات مُعيّنة ومدى نجاعة السياسات الحكوميّة والكثير من غير ذلك. غالبًا ما ينشر مستخدمو الإنترنت معلومات مضلّة أو غير دقيقة عن غير قصد وذلك خوفًا على أحبائهم، لكن في بعض الحالات، يقوم أصحاب النوايا الخبيثة بذلك لاستغلال مخاوف المجتمع وزرع الفتنة وللتدخّل في الاستجابة للأزمة الصحيّة الراهنة أو لتحقيق أرباح من الأزمة.<sup>41</sup>

دفعت الأزمة الصحيّة العالميّة بعض الحكومات إلى اتّخاذ إجراءات سريعة للاستجابة الفعالة لانتشار التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة على الإنترنت وعبر وسائل الإعلام التقليديّة، ولكن التاريخ قد أظهر أنّ السياسات أو التدابير القانونيّة التي يتم وضعها بشكل متسرّع لتكون حلا سحريا للطوارئ الوطنية من شأنها أن تخلق بيئة من اللاتباس القانوني وعدم اليقين وتؤدي في نهاية المطاف إلى تواصل انتهاكات حقوق الإنسان.<sup>42</sup> وبينما تعتبر مخاوف الحكومات بشأن السلامة الوطنيّة مشروعة، إلا أنّ أي إجراءات معتمدة للتعامل مع التضليل الإعلامي يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة وتستجيب لغاية مشروعة.

لسوء الحظ، يبدو أنّ التدابير غير المتناسبة لتجريم الأفعال اللَّفظيّة أو المقاربات المضرة الأخرى آخذة في الانتشار مثلها مثل الفيروس. في الواقع، أصبحنا نشهد قوانين صيغت على نطاق واسع لمجابهة 'الأخبار الكاذبة' أو 'الدعاية' المتعلقة بفيروس كوفيد-19 وتُستعمل كمبرر لقمع الخطاب الشرعي<sup>43</sup>. تُبرز العديد من الأمثلة من كل أنحاء العالم أنّ الحكومات تقوم باستغلال تدابير القانون الجنائي لاستهداف الصحافيين أو العاملين في قطاع الصحّة الذين سعوا لنشر معلومات مهمّة أو نقد الحكومات لضعف استجابتها لأزمة كوفيد-19.

عندما ينشر الأشخاص معلومات مغلوطة فإن ذلك لا يعني بالضرورة وجود نوايا خبيثة لديهم، لكن هذا لا يعني غياب احتمالية تضرّر المجتمع من ذلك، ومع هذا، إذا لم يكن نشر المعلومات المغلوطة أو مشاركتها مرتبطًا بالحثّ على العنف أو الكراهية، فلا يجب معاقبة أحد على ذلك<sup>44</sup>. هذا لا يعني أنّ الحكومات عاجزة

<sup>41</sup> مختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي التابع للمجلس الأطلسي. قامت مجموعة فيسبوك في إفريقيا الجنوبيّة بإثارة المخاوف من فيروس كورونا لبيع أقنعة الوجه، 2020.

<https://medium.com/dfrlab/south-africa-based-facebook-groups-stoked-coronavirus-fears-to-sell-face-masks-11212f9846cb>

<sup>42</sup> راجع على سبيل المثال: منظمة العفو الدوليّة. حياة مقلوبة رأس على عقب: التأثير غير المتناسب لحالة الطوارئ الفرنسيّة، 2016. منظمة العفو الدوليّة. عدم تناسب خطير: حالة الأمن القومي المتفاقمة في أوروبا، 2017. الإتحاد الأمريكي للحريات المدنيّة. المراقبة بموجب قانون مكافحة الإرهاب (باتريوت أكت)، 2012.

<sup>43</sup> راجع على سبيل المثال: منظمة العفو الدوليّة، سنغافورة: شركات التواصل الاجتماعي مجبرة على التعاون مع القانون التعسفي لمكافحة لأخبار الكاذبة، 2020.

[/https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/02/singapore-social-media-abusive-fake-news-law](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/02/singapore-social-media-abusive-fake-news-law)

<sup>44</sup> لويس ساندرز. هل تجريم الأخبار الكاذبة هو السبيل للمضي قدما؟ دويتشه فيله، 2016. <https://www.dw.com/en/is-criminalizing-fake-news-the-way-forward/a-36768028>

على التصدي للتضليل الإعلامي. فعلى حدّ تعبير مقرّر الأمم المتحدة الخاصّ المعني بحريّة التعبير والرّأي، ديفيد كاي، فإنّ غياب القيود لا يعني بالضرورة عدم اتخاذ أيّ إجراءات<sup>45</sup>. وكما هو مقترح في قرار مجلس حقوق الإنسان 16/18<sup>46</sup> فإنّه بإمكان الدول اتخاذ خطوات فعّالة لمكافحة التضليل الإعلامي من خلال تعزيز التواصل مع العموم والتعليم والتوعية، بما في ذلك إصدار إعلانات عاقبة منتظمة على الصعيد المحلي والوطني.

## أمثلة عن التدابير القانونيّة غير المتناسبة لتجريم نشر معلومات مغلّوبة مرتبطة بفيروس كوفيد-19

أمريكا اللاتينيّة	<p><b>الأرجنتين:</b> تمّ اعتقال شخصين على خلفيّة نشرهما لمعلومات مغلّوبة على شبكة الإنترنت وذلك بناء على تفسير واسع النطاق لأحد أحكام القانون الجنائي الذي يعاقب على إثارة الخوف بين العامة بالسّجن لمدة تصل إلى 6 سنوات<sup>47</sup>.</p>
	<p><b>بوليفيا:</b> أصدر رئيس بوليفيا منشورا ينصّ على أنّ كلّ من يُحرّض على عصيان التدابير الحكوميّة لمكافحة فيروس كوفيد-19 أو ينشر معلومات مغلّوبة أو يخلق بلبلة داخل المجتمع سوف يُحاكم بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الصّحة العامّة<sup>48</sup>.</p>
	<p><b>الباراغواي:</b> في أواخر مارس 2020، اقترح المشرّعون في باراغواي تسليط غرامات على الأشخاص الذين ينشرون معلومات مغلّوبة خلال أزمة كوفيد-19 حتّى ولو قاموا بذلك دون نيّة التضليل<sup>49</sup>، وقد تمّ سحب مشروع القانون منذ ذلك الحين<sup>50</sup>.</p>

<sup>45</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرّأي والتعبير، 2019. أ/486/74.

[https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/A\\_74\\_486.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/A_74_486.pdf)

<sup>46</sup> الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، القرار 16/18، مكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحرّيش على العنف والعنف ضدّ الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد، 2011.

<http://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?Open&DS=A/HRC/RES/16/18&Lang=E>

<sup>47</sup> القناة 9 noticias (تشيلي)، *Influencer argentino es detenido por difundir información falsa sobre covid-19*, 2020. <https://www.canal9.cl/programas/noticias/2020/03/31/influencer-argentino-es-detenido-por-difundir-informacion-falsa-de-covid-19.shtml>

<sup>48</sup> مرصد حقوق الإنسان، بوليفيا: *decreto sobre COVID-19 amenaza la libertad de expresión*, 2020.

<https://www.hrw.org/es/news/2020/04/07/bolivia-decreto-sobre-covid-19-amenaza-la-libertad-de-expresion>

<sup>49</sup> جمعية التكنولوجيا والتعليم والتطوير والبحث والاتصالات، *Preocupante regulación sobre desinformación en tiempos de COVID, 2020*.

<https://www.tedic.org/preocupante-regulacion-sobre-desinformacion-en-tiempos-de-covid19>

<sup>50</sup> كونغرس الباراغواي، منظومة المعلومات التشريعيّة، 2020.

<http://silpy.congreso.gov.py/expediente/120258>



**روسيا**

**روسيا:** استجابة لفيروس كوفيد-19، سنّت روسيا تشريعات<sup>57</sup> تفرض عقوبة تصل إلى 3 سنوات سجن 'لتهديد سلامة الناس وحياتهم' من خلال بثّ معلومات مغلوطة، وعقوبة تصل إلى 5 سنوات 'لتمكّد نشر معلومات كاذبة ذات أهميّة للعموم' إذا أدّت هذه المعلومات لفقدان الأرواح أو إلى 'عواقب وخيمة أخرى'.

**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

**تونس:** في 12 مارس 2020، اقترح أعضاء في البرلمان التونسي مشروع قانون لمكافحة التضليل الإعلامي خلال أزمة كوفيد-19 بتعلّة مجابهة 'الأخبار الزائفة' والتحكّم في تدفق المعلومات التي يُمكن أن تُؤثّر على 'الاستقرار والأمن القومي' على منصّات التواصل الاجتماعي. لم يوضّح مشروع القانون هذا الخيط الفاصل بين التشهير والتضليل الإعلامي كما احتوى على تعاريف غامضة وفضفاضة للمصطلحات وفرض عقوبات قاسية ورسوماً باهظة على كلّ من ينتهك أحكامه، ولكن ردّة الفعل القوية للعموم قد آلت إلى سحب هذا المشروع لاحقاً<sup>58</sup>.

**الممارسات الإيجابية**

قامت منظمة المجتمع المدني "المادّة 19" بوضع اختبار عتبة أقرّته المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويُسمّى خطة عمل الرباط، يهدف إلى تحديد الخطابات التي ترتقي إلى مستوى التحريض على الكراهية<sup>59</sup>. ويتمثّل الهدف من هذا الاختبار المتكوّن من 6 أجزاء في مساعدة السلطات القضائية على تحديد القيود المفروضة على حرّية التعبير لتحديد الحالات التي يرتقي فيها الخطاب إلى التحريض على الكراهية ويمكن بذلك المعاقبة عليه استناداً إلى القانون الجنائي. تكتسب مثل هذه الأدوات أهميّة أكبر أثناء الأزمة الصحيّة الدوليّة المتعلّقة بفيروس كوفيد-19، ولذلك يجب على الدول تطبيقها واتباع إرشاداتها. يُمكن للسلطات العموميّة أيضاً تنفيذ برامج مواءمة ومتفقة مع حقوق الإنسان وتحسين النفاذ إلى المعلومات الدقيقة بالتعاون مع المنظمات الدوليّة والقطاع الخاص. على سبيل المثال، أنشأت منظمة الصحة الدوليّة موقعاً إلكترونيّاً يحتوي على قائمة بالتصوّرات الخاطئة المنتشرة على الإنترنت والمتعلقة بفيروس كوفيد-19 كإجراء للمساعدة على مجابتهها وتوفير معلومات دقيقة من شأنها إنقاذ الأرواح البشريّة<sup>60</sup>.

<sup>57</sup> موسكو تايز. يواجه الروسيون خطر دفع خطايا مادّيّة وإمضاء عقوبات بالسجن لتفادي الحجر الصحي الخاص بفيروس كورونا، 2020. <https://www.themoscowtimes.com/2020/04/01/russians-risk-fines-jail-time-for-dodging-coronavirus-quarantine-a69818>

<sup>58</sup> سامارو، وسلفادي. برلمان تونس حول كوفيد-19: مبادرة لمجابهة التضليل الإعلامي أم فرصة لإنتهاك حقوق أساسيّة؟ أكسس ناو، 2020.

<https://www.accessnow.org/tunisia-parliament-on-covid-19-an-initiative-to-fight-disinformation-or-an-opportunity-to-violate-fundamental-rights>

<sup>59</sup> الأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن ورشات عمل الخبراء بشأن حظر التحريض على الكراهية القوميّة أو العنصريّة أو الدينية، 2012.

<sup>60</sup> منظمة الصحة العالميّة، نصائح للعموم عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): كشف الخرافات



## التوصيات

**يجب أن يكون استخدام القانون الجنائي مع الأفعال اللفظية الملاذ الأخير وأن يكون محدودا بشكل صارم.** لا يُعتبر القانون الجنائي أداة مناسبة لمكافحة المعلومات المغلوطة على نطاق واسع، كما يخلق كذلك مساحة خطيرة لانتهاك حقوق الإنسان في شكل ترهيب ترعاه الدولة إلى جانب ملاحقة غير مبررة للناقدين.

عدم استخدام القانون الجنائي لتجريم الأفعال اللفظية

• **اقتصار استخدام القانون الجنائي على القضايا المتعلقة بالتحريض على العنف والكرهية،** على النحو المذكور في المادة 20 (2) من العهد الدولي لحقوق المدينة والسياسية<sup>61</sup> والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>62</sup>.

• **عدم اعتماد تدابير قانونية شديدة التقييد** لمكافحة المعلومات المغلوطة المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

• **تفسير وتطبيق الأحكام الجنائية التي تعاقب على أنواع معينة من السلوكيات التي تهدد النظام العام بطريقة شديدة التقييد.** تمنع بعض البلدان الأفعال التي تتعمد بتّ الدّعر مثل التهديد بوجود قبلة، ولا يجب على الحكومات استخدام مثل هذه الأحكام لقمع الخطاب المشروع.

**تأمين وتعزيز الضمانات المُقدّمة للمبلّغين عن المخالفات.** يجب على السلطات والمؤسسات الحكومية حماية الأشخاص المبلّغين أو الكاشفين عن الأضرار والانتهاكات والمخالفات الجسيمة التي يُمكن أن تقع أثناء فترة تفشي الوباء.

يجب حماية الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم

<sup>61</sup> مرجع مذكور سابقا  
<sup>62</sup> الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري، 1966.  
[https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg\\_no=IV-2&chapter=4](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-2&chapter=4)

## ٧. تنامي خطاب الكراهية ضد مجموعات مُعيّنة

يجب على من يستجيب للأزمة أن يكافح الفيروس لا الأشخاص، إذ وردت تقارير منذ بداية انتشار الوباء عن تنامي الممارسات العنصرية والكراهية تجاه الأجانب وكذلك رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) <sup>63</sup> حول العالم. وشمل هذا خطاب الكراهية والوصم على شبكة الأنترنت تجاه الأشخاص من خلفيات عرقية مُعيّنة <sup>64</sup> أو تجاه الأشخاص المفترض إصابتهم بالفيروس أو أولئك الذين على تواصل مع المصابين بالفيروس <sup>65</sup>. إنَّ تنامي الأفكار النمطية الضارة التي يمكن أن تعزز الوصم الاجتماعي لا يُلحق الضرر بالضحية فقط ولكن يمكن في نهاية المطاف أن يُساعد على تواصل انتقال الفيروس ويُضعف قدرة العالم على الاستجابة للوباء والقضاء عليه <sup>66</sup>.

تُعرّف منظمة الصحة العالمية الوصم الاجتماعي في سياق أزمة صحية على أنه 'الارتباط السلبي بين شخص أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في بعض الخصائص وبين مرض مُعيّن'. خلال انتشار هذه الجائحة، وجدت مجموعات مُعيّنة نفسها عُرضة للأفكار النمطية السلبية والوصم والتمييز ضدها بسبب ارتباطها المباشر أو غير المباشر بالفيروس <sup>67</sup>. يُمكن للوصم الاجتماعي أن يتسبب في تعزيز العزلة الاجتماعية وقمع أصوات بعض المجموعات داخل المجتمع، وبالتالي خلق بيئة ملائمة أكثر لانتشار الفيروس <sup>68</sup>.

على المستوى الدولي، لا يوجد تعريف متعارف عليه لخطاب الكراهية. إنَّ الغموض المتأصل في المصطلح وعدم وجود اتفاق عام حول التعابير التي ترقى إلى خطاب يحدّ على الكراهية يفتح المجال للحكومات لتقييد أشكال التعبير المشروع مثل التقارير الصحفية وتوجيه النقد للسلطات العامة. في نفس الوقت، تُشير منصات التواصل الرقمية والجهات الحكومية إلى غموض خطاب الكراهية كشرح لغياب الاستجابة المناسبة للمحتوى الذي قد يكون ضارا والذي قد يُشجّع على العنف والكراهية ضدّ الفئات المستضعفة <sup>69</sup>. بناء على عمل مقرر الأمم المتحدة الخاص لحرية التعبير والرأي، فإنَّ أي تقييد مشروع لخطاب الكراهية يجب أن يُوفّق

<sup>63</sup> بيبي باريجيو، كان من الخطورة أن يكون المرء مسلما في الهند. زاد الأمر خطورة بقدم فيروس كورونا. تايم، 2020.

[/https://time.com/5815264/coronavirus-india-islamophobia-coronajihad](https://time.com/5815264/coronavirus-india-islamophobia-coronajihad)

<sup>64</sup> نوشين إقبال، 'لقد صرخوا بعبارات فيروس كورونا' - ضحية هجوم آسيا الشرقية تتحدّث عن الخوف. الغارديان، 2020.

<https://www.theguardian.com/world/2020/feb/16/they-yelled-coronavirus-first-british-attack-victim-east-asian-man>

<sup>65</sup> فرح ستمان، كيف تكون العودة إلى ديارنا لمواجهة وسم فيروس كورونا؟ نيو يورك تايمز، 2020.

<https://www.nytimes.com/2020/03/04/us/stigma-coronavirus.html>

<sup>66</sup> فريق العمل الإقليمي العامل على الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمعات المحلية. كوفيد-19: كيفية إشراك المستضعفين والمهقشين في الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي، 2020.

[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/COVID-19\\_CommunityEngagement\\_130320.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/COVID-19_CommunityEngagement_130320.pdf)

<sup>67</sup> الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية. دليل لمنع ومعالجة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بكوفيد-19، 2020.

[https://www.unicef.org/media/65931/file/Social%20stigma%20associated%20with%20the%20coronavirus%20disease%202019%20\(COVID-19\).pdf](https://www.unicef.org/media/65931/file/Social%20stigma%20associated%20with%20the%20coronavirus%20disease%202019%20(COVID-19).pdf)

<sup>68</sup> نفس المرجع.

<sup>69</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. المرجع السابق ذكره.

بين حماية الحوار المفتوح في المجتمع الديمقراطي والاستقلال الذاتي للأشخاص<sup>70</sup>. يُمكن لعبارات الكراهية الموجهة تجاه أفراد الفئات المستضعفة أن تؤدي إلى الوصم الاجتماعي وتعزيز الصور النمطية العرقية إضافة إلى التشجيع على المعاملة التمييزية ضدهم<sup>71</sup>. وبينما لا تقع كل أشكال خطاب الكراهية خارج هوامش حرية التعبير المحمية، فإن الضرر الجماعي المحتمل الذي يُمكن أن يُسببه مثل هذا الخطاب يُمكن أن يكون فادحاً بالنسبة للمستهدفين، خاصة في طور أزمة دولية ما. يُمكن للوصم الذي يُغذيه التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة، في بيئة غير مستقرة، أن يُعمق التمييز ضد الأشخاص الذين يُعتقد أنّ لهم صلة بالفيروس.

وتُصبح الإشكالية أكثر تعقيداً عند تبني الشخصيات العامة والمسؤولين والزعماء السياسيين للخطاب التمييزي واستخدامهم للأفكار النمطية العنصرية في بياناتهم العامة. خلال خطاب من داخل البيت الأبيض في شهر مارس 2020، أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى فيروس كوفيد-19 بعبارة "الفيروس الأجنبي". وبناءً على البيانات المتاحة من قبل مختبر الطب الشرعي الرقمي التابع لمجلس المحيط الأطلسي، فقد ارتفع استخدام هذا المصطلح على تويتر وفي المقالات الإخبارية عقب بيان ترامب. وعلى غرار ذلك، عندما نشر ترامب تغريدة تصف كوفيد-19 بالفيروس الصيني، فقد تمّ إعادة نشر العبارة 24.049 مرّة على تويتر<sup>72</sup>.

## أمثلة عن حالات خطاب الكراهية المبلغ عنها ضد مجموعات ذات علاقة بالأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19

**الهند:** عندما تمّ تأكيد إصابة العشرات من الأشخاص بالفيروس من بين مشاركين في مؤتمر مُنظّم من قبل جماعة تبشيرية إسلامية في دلهي، أثار ذلك موجة من الهجمات المعادية للإسلام التي انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي باستعمال وسم #جهاد الكورونا (#Coronalihad). نشر الناس مقاطع فيديو تدّعي كذباً أنها تُبرز أعضاء من الجماعة التبشيرية وهم يبصقون على الشرطة وسرعان ما انتشرت هذه المقاطع وذاع صيتها مما أدّى إلى تفاقم المخاطر في بيئة تعتبر خطرة بالفعل على المسلمين في الهند<sup>73</sup>.

**آسيا  
ومنطقة  
المحيط  
الهادي**

<sup>70</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة. تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، 2012. أ/67/357.

<https://undocs.org/en/A/67/357>

<sup>71</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. يجب أن تتخذ الدول إجراءات ضد تعابير كراهية الأجانب المتعلقة بـ

COVID-19، كما يقول خبير الأمم المتحدة، 2020.

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25739&LangID=E>

<sup>72</sup> مختبر الطب الشرعي الرقمي التابع لمجلس المحيط الأطلسي. يستغل السياسيون الأمريكيون مخاوف من فيروس كورونا بإطلاق رسائل مشفرة معادية للصينيين، 2020.

<https://medium.com/dfrlab/u-s-politicians-exploit-coronavirus-fears-with-anti-chinese-dog-whistles-ff61c9d7e458>

<sup>73</sup> سمير ياسر وبيلي باريجو. 'تتمّ الذخوة لكراهيتنا علناً'. بعد أحداث الشغب في دلهي، المسلمين في الهند خائفين مقاً

سيواجهونه لاحقاً. تايم، 2020. <https://time.com/5794354/delhi-riots-muslims-india>

**أوروبا**

**النمسا:** في منطقة ستيريا، أبلغ مكتب مكافحة التمييز عن ارتفاع في عدد البلاغات عن وجود محتوى يُلقى باللوم على اللاجئين لتسببهم في انتشار فيروس كورونا من خلال التطبيق الذي ترعاه الدولة "بان هايت"<sup>74</sup> (حظر الكراهية) وهو تطبيق تم إنشائه لتعقب خطاب الكراهية عبر الإنترنت.<sup>75</sup>

**إيطاليا:** أفادت تقارير بأنّ موجة كراهية الأجانب وخطاب الكراهية تجاه الصينيين في أنحاء الدّولة أو ما يعرف أيضا برهاب الصين أو الصينوفوبيا قد شهدت ارتفاعا منذ انطلاق الجائحة. في شهر فيفري، نشر موريزيو إستي، عمدة بلدة سولتو كولينا في الشمال، على حسابه في موقع فايسبوك البيان التالي: "هؤلاء الصينيون الملاحين، إنهم يأكلون كلّ شيء: الخفافيش والثعابين والكلاب والحشرات، يجب أن يلقوا هم فقط حتفهم بسبب هذه الجائحة"<sup>76</sup>.

**أمريكا الشمالية**

**الولايات المتحدة الأمريكيّة:** منذ إنشائه في مارس 2020، سجّل منتدى الإبلاغ المناهض للكراهية ضدّ الآسيويين الأمريكيين وسكان جزر المحيط الهادئ أكثر من 1100 حالة من المضايقات ضدّ الآسيويين على شبكة الإنترنت وخارجها.

**الممارسات الإيجابية**

أطلقت مدينة برشلونة حملة مناهضة العنصريّة على وسائل التواصل الاجتماعي مستعملة وسم #أوقف العنصريّة (#StopRacisme بالكتالونيّة). انطلقت الحملة رسميًا في 21 مارس 2020 وهو اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري. وتسلّط هذه الحملة الضوء على 6 نشطاء قد قاموا بمشاركة آرائهم حول التصعيد الذي شهدته العنصريّة وكراهية الأجانب في سياق أزمة كوفيد-19 الصحيّة.<sup>78</sup>

<sup>74</sup> مبادرة بان هايت، 2020. [/https://www.banhate.com](https://www.banhate.com)

<sup>75</sup> وكالة الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. جائحة كورونا في الاتحاد الأوروبي – تداعياتها على الحقوق الأساسية، 2020. [https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra\\_uploads/fra-2020-coronavirus-pandemic-eu-bulletin-1\\_en.pdf](https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2020-coronavirus-pandemic-eu-bulletin-1_en.pdf)

<sup>76</sup> يوباي ليو، فيروس كورونا يدفع لمعاداة الصينيين بطريقة هستيرية ومخجلة في إيطاليا. الجزيرة، 2020. <https://www.aljazeera.com/news/2020/02/coronavirus-prompts-hysterical-shameful-sinophobia-italy-200218071444233.html>

<sup>77</sup> مجلس آسيا والمحيط الهادئ للسياسات والتخطيط، الصينيون يدعون لإجراءات تصحيحية. منتدى الإبلاغ المناهض للكراهية ضدّ الآسيويين الأمريكيين وسكان جزر المحيط الهادئ، سجّل أكثر من 1100 تقرير عن حوادث تحرّش لفظي ونبذ وإعتداء جسدي في أسبوعين، 2020. [http://www.asianpacificpolicyandplanningcouncil.org/wp-content/uploads/Press\\_Release\\_4\\_3\\_20.pdf](http://www.asianpacificpolicyandplanningcouncil.org/wp-content/uploads/Press_Release_4_3_20.pdf)

<sup>78</sup> اليونسكو. #StopRacism: حملة برشلونة ضد العنصرية وسط # Covid19، 2020. <https://en.unesco.org/news/stopracism-barcelonas-anti-racism-campaign-midst-covid19>

<b>التوصيات</b>	
تعريف السلوكيات الممنوعة بموجب القانون بدقة في سياق أزمة كوفيد-19 الصحية والتحقق من احترام هذه التعاريف لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما أوصينا أعلاه، ينبغي الإحجام عن تجريم الأفعال اللفظية فيما عدا أخطر الحالات مثل التحريض على العداوة والتمييز والعنف. <sup>79</sup>	تعريف السلوكيات الممنوعة بدقة من دون تجريم الأفعال اللفظية
تأكد من تلبية أي تشريعات جديدة أو قائمة في مجال معالجة خطاب الكراهية لمتطلبات التناسب والضرورة والقانونية. كما يجب أن تكون المشاركة العامة القوية والالتزام بسيادة القانون أولوية لكل حكومة، وخاصة أثناء أزمة الصحة العالمية.	التأكد من ضرورة وتناسب قوانين خطاب الكراهية
لا تُسند مسؤوليات إضافية تتجاوز القيود القانونية المشروعة المتاحة للحكومات للمنصات الإلكترونية لمكافحة خطاب الكراهية أو التضليل الإعلامي أو المعلومات المغلوطة على الإنترنت في سياق أزمة كوفيد-19 الصحية، إذ تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان لمستخدمي الإنترنت.	عدم تحويل المسؤولية للمنصات الإلكترونية
لا تربط بين فيروس كوفيد-19 وأي جنسية أو عرق أو مكان معين. على وجه الخصوص، يجب أن يُحجم المسؤولون الحكوميون عن استعمال عبارات مثل 'الفيروس الصيني' و'فيروس ووهان' أو 'إنفلونزا كونغ'. أصبح السياسيون هم 'المتصيدون الأكثر فعالية' خلال هذه الأزمة الصحية. <sup>80</sup>	عدم استعمال مصطلحات عنصرية
يُمكن للهيئات الوطنية المنظمة للإعلام المساعدة على توجيه وسائل الإعلام من خلال مدّها بتوصيات دقيقة موجهة للصحافيين والمهنيين في المجال الإعلامي حول كيفية كتابة تقارير دقيقة ومسؤولة بشأن أزمة كوفيد-19 الصحية. <sup>81</sup> إذ يُمكن للتقارير غير الدقيقة أو المتحيزة أن تؤدي إلى تفاقم المعلومات المغلوطة وبالتالي تعزز التعصب والتمييز ضد مجموعات معينة.	تيسير الصحافة الدقيقة والمسؤولة

<sup>79</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، 2012.

<sup>80</sup> هانا كوزلوسكا، كيف تنتشر المشاعر المعادية للآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي، كوارتز، 2020. <https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/RabatPlanOfAction.aspx>

<sup>81</sup> لمزيد من التفاصيل، راجع: المادة 19، أكاذيب منتشرة: المعلومات المغلوطة والفيروس، 2020. <https://www.article19.org/wp-content/uploads/2020/03/Coronavirus-briefing.pdf>

## ٧. الخلاصة

سلّطنا الضوء في هذا التقرير على الأضرار المحتملة لانتشار التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة. إذ يُمكن لها أن تُعمّق الانقسامات القائمة وأن تُثير الخوف والدّعر غير المبرّر داخل المجتمعات. خلال الأزمة الصّديّة الناتجة عن كوفيد-19، تمّ توظيف التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة في خطابات الكراهيّة على شبكة الإنترنت ضدّ بعض المجموعات، وهو ما ساهم بشكل كبير في طاب الوصم الاجتماعي. لقد لجأت العديد من البلدان إلى حملات الدعاية والتضليل الإعلامي المدعومة من قبل الحكومة لتعزيز أجناداتها السياسيّة، وهذا ما تُوضّحه الأمثلة المذكورة آنفا. كما يُهدّد "التضليل الإعلامي الرسمي"<sup>82</sup>، الذي يُروّج له رؤساء الدّول، الحقوق الأساسيّة والديمقراطيّة وسيادة القانون.

تخلق عدم كفاية النفاذ إلى بيانات موضوعيّة عن جائحة كوفيد-19 مساحة للمعلومات المضلّة وغير الدقيقة التي تستغلّها بعض الحكومات لتحقيق أهدافها السياسيّة ولتمرير إجراءات قمعيّة، في حين يتغلغل الوصم الاجتماعي تجاه المجموعات المستضعفة بناء على تصوّرات خاطئة وقصص مُلقّقة. وفي الوقت نفسه، يمكن للاستجابات المستعجلة للتضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة، خاصّة تلك المبنية على تجريم الأفعال اللفظيّة على نطاق واسع، أن تُستغلّ لتقييد الصحافة الموضوعيّة والمعلومات العلميّة سواء كان ذلك عن قصد أو كنتيجة ثانويّة لمقاربة معيبة. في سبيل حماية الصّحة العامّة وصحّة ديمقراطيّاتنا من هنا فصاعدا، يتوجّب على الحكومات مواءمة المقاربات المتّبعة لمجابهة التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة مع الالتزامات الدّوليّة لحقوق الإنسان علوة على تعزيز سيادة القانون.

تُدافع أكسس ناو عن الحقوق الرّقميّة للمستخدمين المعرضين للخطر حول العالم وتُوسّع نطاقها. نحن نُكافح من أجل حقوق الإنسان في العصر الرّقمي من خلال الجمع بين الدّعم التقني المباشر والمشاركة الشاملة في مجال السياسات والمناصرة الدّوليّة وتقديم المنح للقواعد الشعبيّة وعقد المؤتمرات مثل الرايتسكون.

**للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:**

إليسا بيركوف  
محلّلة السياسات الأوروبيّة، أكسس ناو  
[eliska@accessnow.org](mailto:eliska@accessnow.org)

<sup>82</sup> دافيد كايي. حرب ترامب على الحقيقة مضرة بالصّحة، 2020.  
<https://medium.com/@dkisaway/trumps-war-on-truth-is-bad-for-your-health-527b0c3c28bd>